



## أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٦ فرع ٢ (مصلحة السكك الحديدية)  
قسم ١٦ (وزارة المواصلات) باب ٣ (أعمال جديدة) اعتماد إضافى قدره ٤٠٠,٠٠ ج (ثلاثون ألف  
جنيه) لعملية "تعديل سكك ورشة عربات الركاب بأبي غاطس" بتكليف  
كلية قدرها ٧٠,٠٠ ج .

ويؤخذ هذا الاعتماد إضافى من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد والمواصلات تنفيذ هذا  
القانون كل منها فيما يخصه ما

صدر ببيان الرياسة في ٢١ رمضان سنة ١٢٧٥ (٢ مايو سنة ١٩٥٦)

وزير المواصلات رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين (قائد جناح) جمال سالم

وزير المالية والاقتصاد (بالنيابة)

(قائد جناح) حسن إبراهيم

## قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦

فتح اعتماد إضافى في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة المالية  
١٩٥٦ / ١٩٥٥

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الإعلان الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣  
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء  
سلطات رئيس الجمهورية ،  
وبناء على ما عرضه وزير الأوقاف ،

## أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يفتح في ميزانية وزارة الأوقاف (الأوقاف الخيرية)  
للسنة المالية ١٩٥٥ / ١٩٥٦ اعتماد إضافى قدره ٤٠٠ ج بالفرع الثالث  
"مصروفات متعددة" بالقسم (٣) للنشر من استبدال أعيان هذه  
الأوقاف .

## قانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٦

رفع التكاليف الكلية لعملية "نقل ورشة تجهيز القاطرات  
من قسم مصر إلى الفرز" في ميزانية السنة المالية  
١٩٥٦ / ١٩٥٥

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الإعلان الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣  
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء  
سلطات رئيس الجمهورية ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

## أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يعتمد في ميزانية السنة المالية الحالية ١٩٥٦ / ١٩٥٥  
قسم ١٦ (وزارة المواصلات) فرع ٢ (مصلحة السكك الحديدية)  
باب ٣ (أعمال جديدة) رفع تكاليف عملية "نقل ورشة تجهيز القاطرات  
من قسم مصر إلى الفرز" من ١,٠٠٠,٠٠ ج (مليون جنيه) إلى ١٠٦٠,٠٠ ج ( مليون وستين ألف جنيه ) .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد والمواصلات تنفيذ هذا  
القانون كل منها فيما يخصه ما

صدر ببيان الرياسة في ٢١ رمضان سنة ١٢٧٥ (٢ مايو سنة ١٩٥٦)

وزير المواصلات رئيس مجلس الوزراء  
(قائد جناح) جمال سالم جمال عبد الناصر حسين

وزير المالية والاقتصاد (بالنيابة)  
(قائد جناح) حسن إبراهيم

## قانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥٦

فتح اعتماد إضافى في ميزانية السنة المالية الحالية  
١٩٥٦ / ١٩٥٥ .

مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الإعلان الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣  
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء  
سلطات رئيس الجمهورية ،  
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

## قانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٣

بيان اعتماد إضافي في ميزانية مؤسسة أبناء العزم  
للسنة المالية الحالية ١٩٥٦/١٩٥٥

باسم الأمة  
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الأسمرى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نونبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء  
سلطات رئيس الجمهورية ؟

وستاء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد؟

### **أصدر القانون الآتي :**

مادة ١ — يفتح في ميزانية مؤسسة أبنية التعليم للسنة المالية الحالية ١٩٥٦/١٩٥٥ باب ٣ (أعمال جديدة) اعتاد اضافي قدره ٢٠٠٠٠ دراج (مليون جنيه) لمواجهة باقي تكاليف الشاء ٥٣٣ مدرسة للسنوات الدراسية ١٩٥٤/١٩٥٥ وجزء من تكاليف الشاء ١٧٠ مدرسة للسنة الدراسية ١٩٥٧/١٩٥٦

ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافي بواقع ٢٠٠٤ج من ونور الباب الرابع  
من ميزانية المؤسسة نفسها و٩٩٦٠٠٠ج من زيادة ايرادات المؤسسة  
(قرض مع مصلحة صناديق التأمين والادخار)

**مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد والتربية والتعليم**  
**هذا القانون كل منها فيما يخصه ما**

صدر ديوان الرياسة في ٢١ رمضان سنة ١٤٧٥ (٢ مايو سنة ١٩٥٦)

وزير التربية والتعليم رئيس مجلس الوزراء

كمال الدين حسن، صاغ (أ.ح) جمال عبد الناصر حسين

نور الملة والانصاد (الثانية)

( قائد جناح ) حسن ابراهیم

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من زيادة الإيرادات على المصاريف  
في هذه السنة المالية .

**ماده ٢ — على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون**

وزير الأوقاف  
أحمد حسن الباقوري

## قانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٦

**فتح اعتدال إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٥**

ناسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاعلان على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من ورائه  
سنة ١٩٥٣ بـ

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء  
سلطات رئيس الجمهورية ؛

ويناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ؟

صدر القانون الآتي :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٥ فصل ٢٢ (معاشات ومكافآت) اعتماد إضافي قدره ١٥٠,٠٠٠ لاج (مائة وخمسون ألف جنيه) برافع ٣٠,٥٥ لاج لبند ٧ (الفرق بين المأهيات والمعاشات لاوظفين المستقiliين والمحالين على المعاش) و٥٠,٠٠٠ لاج لبند ١٤ (استبدال اختيارى تقدى) وذلك لمواجهة حالة الصرف على هذين البندان .

ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء ميزانية عامة تغطي جميع الإنفاق.

**مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون**

صدر بديوان الرياسة في ٢١ رمضان سنة ١٣٧٥ (٢ مايو سنة ١٩٥٦)